اقتصاد

تدابير مغربية لمواجهة الملابس التركية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

قرر المغرب تمديد تدابير حماية السوق المحلية للملابس والنسيج من الواردات التركية، إذ سيواصل على مدى العام الحالي تطبيق ذلك التدبير، الذي جاء قبل أربعة أعوام بطلب من المنتجين في المملكة.

وكان المغرب عمد في ظل شكوى المنتجين المحليين من المنافسة التي تشكلها منتجات النسيج والألبسة التركية، إلى فرض رسوم جمركية اعتباراً من 2018، انتقلت من صفر في المائة إلى 27% في 2019، ثم 36% حالياً، مقابل 40% للدول التي لا يرتبط معها المغرب باتفاق للتبادل الحرّ.

وأمام الضيق الذي أبداه المنتجون المغاربة من اتفاق التبادل الحر مع تركيا، سعى المغرب إلى مراجعته في أكتوبر/تشرين الأول من 2020، إذ قبلت تركيا، بفرض رسوم جمركية على 1200 منتج مستورد، تتعلق بقطاعات النسيج والألبسة والجلود والسيارات والكهرباء والحديد والخشب.

ويسري الاتفاق المراجع، لمدة خمسة أعوام قابلة للتجديد مرة واحدة، ويأتي في ظل عجز تجاري يشهده المغرب في علاقته مع تركيا، إذ وصل في العام 2020 إلى ملياري دولار، بزيادة 22% عن العام السابق عليه.

ويرى خبراء اقتصاد أنّ تمديد الرسوم الجمركية ربما لا يحدّ من تدفق الصادرات التركية التي استفادت من تهاوي الليرة في الأشهر الأخيرة أمام العملات الأجنبية.

ويقول محمد بنعياد، الكاتب العام السابق لوزارة التجارة الخارجية، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ «المستوى الذي بلغته العملة التركية من التراجع سيؤدي إلى زيادة صادرات تركيا نحو المغرب وبلدان أخرى بأسعار جد تنافسية».

ويتزايد قلق المهنيين المغاربة من التنافس مع منتجات النسيج والألبسة التركية، لا سيما بعد تسجيل الصادرات إلى المملكة من هذه المنتجات زيادة بنسبة 20% العام الماضي لتصل إلى 3,5 مليارات دولار. وبحسب فاطمة الزهراء العلوي، مديرة الجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة، فإنّ الشركات التركية المصدرة تستفيد من دعم الدولة لها من أجل دخول الأسواق، وذلك بخلاف الميزة التنافسية للسلع في ظل تراجع الليرة.

ودفعت هذه العوامل، فاطمة الزهراء، إلى دعوة الحكومة المغربية، لدى تقديم خطة لإنعاش قطاع النسيج والألبسة أخيراً، إلى دعم الشركات المحلية عبر تخفيف تكاليف التحملات الاجتماعية، مع إعفاء الاستثمارات من الضريبة على القيمة المضافة.

ويؤكد اقتصاديون مغاربة، أنّ الكثير من المصدرين سيضطرون إلى خفض هوامش أرباحهم كي يجدوا مكاناً في المنافسة. وفقدت الليرة نحو 44% من قيمتها في مقابل الدولار العام الماضي، رغم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أخيراً للحد من انهيار العملة، إذ أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الشهر الماضي عن إجراءات لحماية الودائع بالليرة من تقلبات القيمة لتقليص اكتناز الدولار، بعدما هبطت العملة التركية إلى أدنى مستوى لها عند 18,36 مقابل الدولار منتصف ديسمبر/كانون الأول الماضي. واستعادت العملة التركية نحو 50% من خسائرها في أعقاب هذه الإجراءات، ليصل الدولار إلى أقل من 11 ليرة، لكن سرعان ما عاودت الهبوط، وأغلقت 2021 عند 13,2 ليرة للدولار، وواصلت التراجع خلال مستهل تعاملات 2022، لتسجل، أمس، نحو 13,5 ليرة للدولار.

الديون تلاحق «إيفرغراند» الصينية

طلبت شركة العقارات الصينية العملاقة «إيفرغراند» التي تواجه أزمة ديون ضخمة تأجيل سداد 4,5 مليارات يوان (700 مليون دولار)، وفقاً لإعلان صدر عبر بورصة شينزن جنوب الصين، أمس.

وقالت «إيفرغراند» المطور العقاري الأكثر مديونية في صناعة العقارات في العالم، وفق وكالة «أسوشييتد برس» إنّ السندات التي طلبت تأجيل سدادها ستنتهي في يناير/ كانون الثاني 2023، من دون أن تقدم أيّ تفاصيل حول مدة التأجيل. وأشارت الشركة المدينة بنحو 310 مليارات دولار، إلى أنّها تمتلك أصولاً بقيمة 2,3 تريليون يوان (350 مليار دولار). وتسعى «إيفرغراند» بقوة لبيع العديد من الأصول للاستمرار في دفع مستحقات الدائنين من حاملي السندات. وسعى المنظمون الصينيون إلى طمأنة المستثمرين بشأن إمكانية احتواء تأثير أي تقصير محتمل بشأن الوفاء بهذه الديون.

(Getty)

أخبار مختصرة

استحواذ عراقي على حقل نفط

أعلن وزير النفط العراقي إحسان عبد الجبار، في بيان، أمس، أنّ شركة النفط الوطنية «سومو» استحوذت على حصة شركة اكسون موبيل الاميركية في حقل «غرب القرنة 1» احد الحقول العملاقة المنتجة للخام في البلاد. وحقل غرب القرنة 1، تم تطويره و توسعته من جانب الشركة الاميركية عام 2010، ويقدر احتياطي النفط في الحقل بقرابة 8,5 مليارات برميل، وينتج بالمتوسط 300 الف برميل يومياً. كانت إكسون موبيل تملك 60% من عقد تطوير الحقل، وشركة النفط الوطنية العراقية 25%، وروياال دا تش شل 15%. ولم يذكر البيان، قيمة صفقة الاستحواذ.

نمو القطاع الخاص في الإمارات

أظهر مؤشر مؤسسة «آي.إتش.إس ماركت» العالمية لمديري المشتريات، مواصلة القطاع الخاص غير النفطي في الإمارات النمو خلال ديسمبر/ كانون الاول الماضي، وذلك للشهر الثالث عشر على التوالي، رغم التراجع الذي سجله مقارنة بالشهر السابق عليه.

وسجل المؤشر 55,6 نقطة الشهر الماضي، مقابل 55,9 نقطة في نوفمبر/ تشرين الثاني، ليظل قرب أعلى مستوياته في عامين ونصف. و تحسنت ظروف عمل الشركات في الإمارات باستضافة دبي لمعرض إكسبو العالمي الذي بدأ في أكتوبر/ تشرين الأول ويستمر حتى مارس/ آذار المقبل. ويمثل ذلك تحولاً كبيراً عن العام الماضي عندما سجل مؤشر مديري المشتريات أربعة أشهر فقط من النمو الضعيف.

ادنى مبيعات للسيارت في المانيا

تراجعت مبيعات السيارات في المانيا عام 2021 إلى ادنى مستوى منذ إعادة توحيدها، وفق بيانات رسمية نشرت أمس الاربعاء، بعد تراجع كبير سجّله القطاع عام 2020 على خلفية انتشار جائحة فيروس كورونا.

وافادت هيئة النقل الاتحادية، وفق وكالة «فرانس برس» انّه تم تسجيل 2,62 مليون مركبة في اكبر قوة اقتصادية في اوروبا العام الماضي، وهو عدد أقل بنسبة 10,1% عن العام 2020 الذي شهد تفشي الوباء.

توقعات بار تفاع سعر الذهب في 2022

لندن ـ **العربي الجديد**

توقع المحلل لدى شركة إدارة الأموال «فات بروفيتس» ديفيد لينوكس أن يبلغ الذهب المستوى المرتفع الجديد 2100 دولار للأوقية هذا العام، وقال في حوار مع «سي إن بي سي» إن ضعف الدولار والتضخم هما من العوامل التي من المرجح أن تعزز سعر المعدن الثمين، وأشار إلى أن التوترات الجيوسياسية بين القوى العسكرية الكبرى قد تؤدي أيضاً إلى ارتفاع أسعار الذهب في وقت مبكر عما كان متوقعاً. وأضاف لينوكس قائلاً: نعتقد أنه على مدار عام 2022، سنشهد اختبار الذهب لأعلى مستوياته على الإطلاق، لكننا لا نعتقد أنه سيتجاوزه بكثير بمجرد وصوله إلى هذا السعر. وفي أغسطس/ آب 2020، أغلقت أسعار الذهب عند مستوى قياسي 2063 دولاراً، وفقاً لمزودة البيانات «إيكون». واستقرت أسعار الذهب خلال تعاملات الأربعاء مع متابعة تصريحات المسؤولين حول السياسة النقدية في الولايات المتحدة، وآخر مستجدات جائحة «كورونا». ويتوقع نيل كاشكاري، رئيس الاحتياط الفيدرالي في مينيابوليس، أن يرفع البنك المركزي الأميركي معدل الفائدة مرتين خلال العام الجاري، لمواجهة استمرار تسارع التضخم. وتشير بيانات مجلس الذهب العالمي في لندن، التي نقلتها نشرة «نيكاي آسيا» اليابانية، إلى أن البنوك المركزية رفعت من احتياطات الذهب خلال العقد الماضي بنحو 4500 طن، وبلغ حجم احتياطاتها 36 ألف طن بنهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، بارتفاع 15% مقارنة بما كان عليه حجم الاحتياطات الذهبية العالمية في العقد الأول من القرن الجاري.

وتوقع نائب رئيس مجموعة الثروة الخاصة بشركة «بلاكستون» بايرون وين، أول من أمس، أن يحقق الذهب ارتفاعاً بنسبة 20% هذا العام، مع سعي المستثمرين للحماية من التضخم وتقلبات الأسواق، وقال عبر رسالته السنوية للمستثمرين، إنه يعتقد أن الذهب قد يستعيد مكانته كأصل آمن.

وكان الذهب قد تراجع بنحو 4% في عام 2021، رغم ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة لأعلى مستوياته في 39 عاماً. وأضاف بايرون وين، وهو أيضاً رئيس استراتيجيات الاستثمار في «مورغان ستانلي» سابقاً ولمدة عقدين تقريباً: «رغم النمو القوي في الولايات المتحدة، سيسعى المستثمرون إلى التحوط من التضخم بالذهب وسط تصاعد الأسعار والتقلبات».

رسائل تظاهرات كازاخستان

مصطفى عبد السلام

في كازاخستان، صاحبة أكبر اقتصاد في منطقة آسيا الوسطى، خرجت احتجاجات واسعة اعتراضاً على قرار بزيادة أسعار الغاز الطبيعي المسال الذي يعد المصدر الأول للوقود وتوليد وإنتاج الكهرباء، ومصدر الطاقة لطهي الطعام داخل البيوت والمخابز والمطاعم والمحال التجارية.

الزيادة جرت بلا مبرر، كما قال المتظاهرون، خصوصاً أنّ البلاد غنية أصلاً بمصادر الطاقة، سواء النفط أو الغاز، وتملك احتياطات نفطية تضعها بين أكبر 15 دولة نفطية.

بدأت الاحتجاجات الحاشدة الأحد في مدينة جاناوزن، قبل أن تمتد إلى مدينة أكتاو الكبيرة الواقعة على بحر قزوين، ثم إلى العاصمة ألماتي، وقبلها اندلعت في مانجيستاو التي تعتمد على الغاز المسال كمصدر رئيسي لوقود السيارات، وبعدها امتدت إلى جميع أنحاء البلاد.

وبعدما كانت التظاهرات تطالب برحيل الحكومة، تعالت الأصوات لتطالب برحيل الرجل العجوز وهو الرئيس السابق نور سلطان نزاربابيف، داعم الرئيس الحالي، وصاحب النفوذ الكبير في كازاخستان، حيث لا يزال يهيمن على دوائر صنع القرار.

دائرة الاحتجاجات الغاضبة اتسعت يوما بعد يوم، وخاصة أنّ زيادة سعر الوقود أدت مباشرة إلى ارتفاع الأسعار داخل الأسواق، خاصة المنتجات الغذائية، وزيادة كلفة المواصلات وشحن البضائع والسلع، ورفع كلفة الإنتاج، وبالتالي التأثير سلباً على الأوضاع المعيشية والمالية للمواطن الذي يعاني أصلاً من موجة تضخم بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية (التنغي)، وزيادة الضرائب والرسوم وتراجع الإيرادات العامة.

وعلى الرغم من ممارسة الشرطة العنف ضد المحتجين شأن كلّ النظم الاستبدادية، وتعطيل وسائل التواصل، وحجب مواقع وسائل الإعلام المستقلة، فإنّ التظاهرات أجبرت رئيس الدولة على إقالة الحكومة، ومع ذلك لم تتوقف التظاهرات.

ما حدث في كازاخستان خلال الأيام الماضية هو بروفة مصغرة لما يمكن أن يحدث في عشرات الدول خلال العام الجاري، فمع استمرار زيادة أسعار الغذاء والوقود، وارتفاع موجات التضخم في العالم لمعدلات غير مسبوقة، وزيادة سعر الفائدة على الدولار والعملات الرئيسية، وإصرار الحكومات على الحلول السهلة لمعالجة الأزمات الاقتصادية، وهي زيادة الأسعار والضرائب والاغتراف من جيب المواطن، هنا سيخرج المواطن حتماً للشارع ثائراً على الحكومات التي أخفقت في كبح تضخم الأسعار وتوفير حياة كريمة له، وتدبير سلع وخدمات بأسعار تناسب دخله، وقد تتسع رقعة تلك التظاهرات لتمتد للأنظمة الحاكمة نفسها، ولنا في ثورات الربيع العربي عبرة.

مال وسياسة

تونس: حوافز لاستقطاب أموال المهربين رغم التحذيرات

تمضي الحكومة التونسية قدما في استقطاب أموال المهربين عبر حوافز قانونية، بغية تعزيز موارد الدولة، رغم التحذيرات من تداعيات هذه الخطوة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تستهدف حكومة تونس أموال المهربين والناشطين في القطاعات غير المصرح بها لدى الضرائب لتوفير موارد لصالح الموازنة، بعدما كانت هذه الحلول محل جدل كبير في البلدان المجمدة أعماله، خوفاً من تبييض أموال مشكوك في مصادرها ومنح الفاسدين «صكوك العفو مقابل الدفع».

وتضمنت أحكام قانون الموازنة للعام الجديد فصلاً للعفو الضريبي، يتم بمقتضاه إبراء ذمة الأشخاص الطبيعيين الذين بحوزتهم مبالغ متأتية من أنشطة غير مصرح بها من الناحية الجبائية، شريطة إيداع هذه المبالغ في أجل أقصاه آخر يونيو/حزيران 2022 في حساب مصرفي أو بريدي، مع دفع ضريبة بنسبة 10% من المبالغ المذكورة.

والعام الماضي ناقش البرلمان التونسي في إطار قانون الإنعاش الاقتصادي الفصل ذاته، غير أنّ حلول المصالحة مع المهربين والناشطين في السوق السوداء، قوبلت بالرفض من جبهة واسعة من النواب.

لكنّ الخبير المالي محسن حسن، قال لـ«العربي الجديد» إنّ السلطات تملك آليات التثبت من مصادر الأموال، وإنّ الأحكام المدرجة في قانون الموازنة تستهدف بالأساس الأموال المتأتية من أنشطة غير مصرح بها ضريبياً، مستبعداً أن تكون مصادر هذه الأموال تجارة المخدرات أو الأسلحة أو غيرها من النشاطات التي تدر عائدات «قذرة».

وأضاف حسن، أنّ الحكومة تسعى إلى الإدماج التدريجي لأنشطة السوق السوداء ضمن القنوات الرسمية التي تزيد من العائد الضريبي للدولة وتحد من توسع النشاط الموازي الذي يستأثر بأكثر من 50% من الناتج المحلي.

كذلك، أكدت وزيرة المالية سهام البوغديري، في مقابلة مع إذاعة محلية، الأسبوع الماضي، أنّ الأحكام الواردة في قانون المالية لا تستهدف الأموال المتأتية من أنشطة تشكل خطراً على أمن البلاد، بقدر ما تستهدف أموال النشاطات التجارية في السوق السوداء والتي يسهل إدماجها في الاقتصاد المنظم.

لكنّ منظمة «أنا يقظ» المتخصصة في مكافحة الفساد عبرت في وقت سابق عن معارضتها لحلول المصالحة الجبائية التي تفسح المجال أمام تكريس اللامساواة بين دافعي الضرائب من خلال تمكين فئات دون أخرى من «امتيازات مشطة (مبالغ فيها)» ما يكرس ثقافة الإفلات من العقاب والهروب من المحاسبة من خلال تسوية المهربين والمتهربين لمخالفات الصرف وتمكينهم من إبراء الذمة وحمايتهم من أي تتبع إداري أو قضائي، لافتة إلى أن الخطو الحكومية بمثابة «مصالحة جديدة لا تخدم المصالح العليا للدولة». وعلى امتداد السنوات العشر الماضية، حاولت الحكومات المتعاقبة احتواء الاقتصاد الموازي وجلب جزء من عائداته، غير أن الأنشطة غير المصرح بها ضريبيا توسعت بشكل لافت، مستفيدة من تسهيلات رسمية وانخراط مسؤولين في شبكات التهريب والتجارة الموازية، وفق دراسات متخصصة.

وأشارت دراسة صادرة عن مركز «مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط» بعنوان «الوجه الخفي للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود في تونس بعد العام 2011» إلى أنّ تشديد الإجراءات الأمنية شكل عنصراً حاسماً في إعادة تنظيم الشبكات التجارية غير الرسمية، لافتة أنّ بعض الشركات العاملة في الاقتصاد الرسمي كانت أيضا مستعدة لتبنّي استراتيجيات اقتصادية غير رسمية بهدف خفض تكاليفها، وتجاوز القيود المفروضة على التجارة، لاسيما بين تونس وتركيا منذ عام 2018، والالتفاف كذلك على الأنظمة وخفض الضرائب المفروضة على السلع الصينية المستوردة. وتضاعف حجم الاقتصاد الموازي في تونس من مليارَي دينار إلى 15 مليار دينار خلال الفترة من 2010 حتى 2020 (الدولار=2,88 دولار).

والتخطيط الحكومي لتحويل وجهة أموال المهربين نحو القطاع الرسمي جزء من خطة شاملة تتضمن أيضا التعاملات المصرفية. وبحسب أحمد الكرم، الرئيس السابق للجمعية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية ورئيس اتحاد المصارف المغاربية، فقد نمت ظاهرة اقتصاد الظل في تونس إلى درجة أنّ 40% فقط من المواطنين مندمجون في النظام البريدي والمصرفي. وفيما يرتفع حجم الواردات عبر الموانئ التونسية، تزداد أيضاً العمليات غير القانونية المرتبطة بالواردات، من بينها ارتفاع حجم المدفوعات خارج القنوات المصرفية الرسمية.

وتستهدف الحكومة إنعاش اقتصادها الرسمي، إذ تظهر البيانات الرسمية أن النمو الاقتصادي المتوقع للعام الجاري يقدر بنحو 2,6% مقارنة مع 2,8% في عام 2021. كما تسعى الحكومة إلى إجراء إصلاحات تتوافق مع اشتراطات صندوق النقد الدولي، الذي ينتظر الدخول في مفاوضات حاسمة معه خلال الأشهر المقبلة للحصول على قرض جديد يقلص من تداعيات عجز الموازنة العامة.

تزايد الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في السنوات الأخيرة (فرانس برس)

10%

تضمن قانون موازنة 2022، فصلا للعفو الضريبي، يتم بمقتضاه إبراء ذمة الأشخاص الذين بحوزتهم مبالغ متأتية من أنشطة غير مصرح بها ضريبيا، شريطة إيداعها في حساب مصرفي او بريدي قبل نهاية يونيو/ حزيران، ودفع ضريبة 10%.

الجزائر

الخبازون يتحدّون الحكومة

الجزائر ـ **حمزة كحال**

تفاجأ الجزائريون في بداية العام الجديد، برفع أسعار الخبز بشكل متفاوت من قبل أصحاب المخابز، الذين بروا هذه الخطوة بعدم تغطية الأسعار السابقة تكاليف الإنتاج، في تحد لوزارة التجارة التي لوحت باللجوء إلى القضاء لإثناء الخبازين عن هذه الزيادات.

بدأت الزيادة في العاصمة الجزائرية، بعد اتخاذ بعض الخبازين قراراً برفع أسعارهم في الأول من يناير/كانون الثاني الجاري 8,5 دنانير للرغيف إلى 15 ديناراً، بزيادة بلغت نسبتها 77%، لتنتقل الزيادة في اليوم التالي إلى العديد من المحافظات الجزائرية.

يقول محمد بوبغلة، عضو الاتحادية الجزائرية للخبازين (نقابة الخبازين) إنّ «قرار رفع سعر الخبز جاء عقب اجتماعنا نهاية السنة الماضية، وكان هناك شبه إجماع وسط الخبازين على رفع السعر بين 12 ديناراً و15 ديناراً بدءاً من يناير/كانون الثاني». وأضاف بوبغلة لـ«العربي الجديد» أنّ «تكلفة الخبزة الواحدة أصبحت تعادل أحياناً أكثر من سعر البيع الذي يحدده القانون بـ 8,5 دنانير (0,09 دولار) للرغيف، بينما ارتفعت أسعار الكهرباء والغاز مرتين منذ عام 2015، يضاف إلى ذلك ارتفاع سعر الطحين (الدقيق) الأبيض بنحو 33%، وغيره من مستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى رواتب العمال ومصاريف الضرائب والتأمين الصحي للعمال».

ويشير خبازون إلى أنّهم يواجهون أوقاتاً هي الأصعب في المهنة، التي باتت مهددة بالزوال في السنوات القادمة، بسبب اضطرار الآلاف منهم إلى تغيير نشاطهم، بينما كان يطلق على المهنة في السابق «المهنة الذهبية».

وبلغ عدد الخبازين الذين وضعوا الأقفال على أبواب مخابزهم بصفة نهائية خلال العام 2020، حوالى 1000 خباز، حسب الأرقام التي حصلت عليها «العربي الجديد» من النقابة الجزائرية للخبازين، وذلك بعد دخول نشاطهم في دوامة الركود، في وقت بلغ عدد الخبازين الناشطين 20 ألفاً يغطون عدد سكان الجزائر البالغ 45 مليون نسمة. وأمام تمسك الخبازين بالزيادة التي يرونها «مشروعة»، هددت الجهات الرسمية باللجوء إلى القضاء لإسقاط الزيادات. وقال مدير المراقبة وقمع الغش في الجزائر العاصمة، أحمد بلملاط، إن «الخبازين الذين رفعوا أسعارهم ارتكبوا مخالفتين هما رفع سعر مادة مدعمة من طرف الدولة وتخفيض وزن الرغيف إلى 200 غرام، وهو ما يتناقض مع النصوص القانونية المنظمة لتسويق هذه المادة، والتي تحدد سعر الرغيف بـ 8,5 دنانير على أن يكون وزنه بين 300 و350 غراماً».

وأضاف بلملاط لـ«العربي الجديد» أنّ «مديريات المراقبة وقمع الغش تلقت أوامر بتفتيش المخابز لإحصاء المخالفين الذين سيتعرضون لعقوبات تصل إلى الشطب من السجل التجاري ودفع غرامات مالية».

وبينما أكدت وزارة التجارة في بيان لها، أنّ زيادة أسعار الخبز «غير قانونية» أقرت بوجود مشكلة تتعلق بالتسعيرة، مؤكدة أنّ الملف قيد الدراسة لإيجاد حلول لمشاكل الخبازين دون رفع تسعيرة الخبز. بدوره، قال الطاهر بولنوار، رئيس الجمعية الجزائرية للتجار والحرفيين إنّ «قضية رفع أسعار الخبز تثار منذ 18 عاماً، وحان الوقت حتى تتحرك الحكومة لفتح الملف عبر مراجعة هوامش الربح المحددة وفق القانون بدينارين للرغيف».

لكن مصطفى زيدي، رئيس جمعية حماية المستهلك، شدد على أنّ «تسعيرة الخبز العادي مقننة ولا يمكن للخبازين رفعها بدون قرار حكومي، وعليه نطلب من الأجهزة الرقابية التحرك لإيقاف التجاوز في حق المستهلك».

وقال زيدي لـ«العربي الجديد» إنّ «جمعية حماية المستهلك تتفهم تذمر الخبازين بارتفاع تكاليف الإنتاج لهذه المادة، وبقاء التسعيرة بمرسوم قديم يعود لربع قرن، إلا أن المراجعة تكون بإشراك الجميع دون فرض الأمر الواقع في السوق». وتدعم الحكومة الخبز بنحو 1,2 مليار دولار سنوياً، إذ تعتبر الدولة من أكبر الدول المستوردة للحبوب في العالم.

جزائريون يشترون الخبز من أحد مخابز العاصمة (Getty)

أخبار العرب

رفع استثمارات المغاربة في الخارج

قال مكتب الصرف المغربي (حكومي)، إنه «ابتداء من مطلع يناير/ كانون الثاني 2022، انتقل السقف المسموح به لأي استثمار للمواطنين بالخارج (باستثناء أفريقيا)، إلى 200 مليون درهم (19 مليون دولار)». وكان المبلغ السابق المسموح للمغاربة بتحويله للخارج من أجل الاستثمار في أي مكان حول العالم، يبلغ 50 مليون درهم (4,77 ملايين دولار). وأوضح مكتب الصرف، في بيان، أنه تم «تحديد هذا السقف عند 100 مليون درهم (9,5 ملايين دولار) بالنسبة للاستثمارات في أفريقيا».

ارتفاع مؤشر بورصة قطر

ارتفع المؤشر العام لبورصة قطر في ختام تعاملات أمس الأربعاء، بنسبة 1,78%. وتم خلال الجلسة تداول حوالي 140,5 مليون سهم، بقيمة 557,57 مليون ريال (152,7 مليون دولار)، نتيجة تنفيذ 11,4 ألف صفقة في جميع القطاعات. وارتفعت في الجلسة أسهم 42 شركة، بينما انخفضت أسعار شركة واحدة فقط، فيما حافظت شركة واحدة فقط على أسعار إغلاقها السابقة. وصعدت القيمة السوقية للأسهم إلى 678,5 مليار ريال، مقابل 668,78 مليار ريال في الجلسة السابقة، وفق البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء القطرية «قنا».

مكاسب لبورصة مسقط

أغلق مؤشر بورصة مسقط، عند مستوى 4186,6 نقطة، بزيادة بلغت نسبتها 0,18%، مقارنة بآخر جلسة تداول، يوم الثلاثاء الماضي. وقد بلغت قيمة التداول 1,6 مليون ريال عماني (4,16 ملايين دولار)، مرتفعة بنسبة 75,6%. وأشار التقرير الصادر عن بورصة مسقط إلى أن القيمة السوقية نمت 0,030%، لتبلغ نحو 22,19 مليار ريال.

زيادة الرحلات الجزائرية إلى تونس

أعلنت وزارة النقل الجزائرية عن رفع عدد رحلات شركة الخطوط الجوية الجزائرية بين الجزائر وتونس، إلى رحلة يومية بدل ثلاث رحلات في الأسبوع، وذلك ابتداء من الأحد المقبل، وفق وكالة الأنباء الجزائرية. وقالت الوزارة في بيان لها إن هذه العملية تندرج ضمن «التدابير التي تقررت لفائدة الجالية المقيمة في تونس، والتسهيلات الخاصة بتنقلاتها بين البلدين».

تقارير عربية

توظيف

الأردن: تعديلات قانون الضمان تخيف العاملين

عمان ـ **زيد الدبيسية**

أثارت التعديلات التي تتجه الحكومة الأردنية لإدخالها على قانون المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مخاوف العاملين في القطاعين العام والخاص، خاصة في ما يتعلق برفع سن التقاعد الوجوبي للذكور من 60 إلى 62 عاماً وللإناث من 55 إلى 59 عاماً، إضافة الى تعديلات تتعلق بالتقاعد المبكر والتوجه لزيادة الأعمار وسنوات الاشتراك بحيث يرتفع إلى 55 عاماً للذكور و52 عاماً للإناث، في الوقت الذي لم تتضح الإجراءات بشأن توفير التأمين الصحي لمتقاعدي الضمان الاجتماعي. يأتي ذلك في الوقت الذي تجدد فيه الحديث عن مستقبل المؤسسة وموجوداتها المالية في ظل تعثر الديون المترتبة على الحكومة لصالحها وتقدر بأكثر من 8 مليارات دولار. علماً أنّ عدد الخاضعين لمظلة الضمان الاجتماعي يتجاوز 1,3 مليون مشترك من الجنسين.

وبحسب مراقبين لم تشهد التشريعات الناظمة لعمل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن استقرارا في آخر عشر سنوات بسبب كثرة التعديلات التي طرات عليها، ما ساهم في إرباك أوضاع العاملين الخاضعين لمظلة المؤسسة، ذلك أنّ كافة التعيينات في القطاع العام منذ العام 1992 تخضع لنظام تقاعد الضمان الاجتماعي بعد إلغاء العمل بنظام التقاعد المدني.

وقال المدير العام للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي حازم الرحاحلة إن مشروع تعديل قانون الضمان الاجتماعي يضم ثلاثة محاور رئيسية وتشمل الحماية الاجتماعية والتحفيز والثغرات التأمينية.

وبيّن أنّ هناك العديد من الأطر التي تحكم عمل الضمان الاجتماعي تحتاج إلى مراجعة بما يتضمن سلامة الوضع المالي للمؤسسة وتمكينها من الاستمرار في عملها وتوفير الرواتب التقاعدية للمؤمن عليهم. وأكد لـ«العربي الجديد» على ضرورة العمل على توسيع قاعدة المشتركين بالضمان الاجتماعي لتعزيز موارد المؤسسة المالية، بحيث سيتم السماح لبعض الفئات للاشتراك الاختياري بالضمان الاجتماعي خلال الفترة المقبلة، مثل أبناء قطاع غزة المقيمين في الأردن.

وأوضح الرحاحلة أنّ ربط الرواتب بالتضخم الذي بدأ العمل بتطبيقه منذ العام 2011 يساهم الى حد ما بالحفاظ على القوة الشرائية للمتقاعدين. وقال إنّ هناك ثغرة تتعلق بالتقاعد المبكر وجزء كبير من المتقاعدين مبكراً خصوصاً أصحاب الرواتب التقاعدية المرتفعة الذين يعودون للعمل دون إشعار المؤسسة، وهؤلاء يزاحمون غيرهم على فرص العمل وفي الوقت ذاته يستفيدون من منافع التأمين المرتبطة بالتقاعد المبكر.

وأضاف أنّ هناك نصاً في مشروع القانون المعدل يحتوي على تغليظ العقوبات أو الغرامات على أصحاب العمل والمنشآت التي لا تبلغ المؤسسة في حال تشغيلها للمتقاعدين مبكراً، وستكون الغرامة على المنشأة 70 في المائة من مجموع الرواتب التقاعدية التي يتقاضاها العامل أثناء عمله في المنشأة والهدف معالجة الثغرات الموجودة ودعم الاستدامة المالية للمؤسسة.

وقال إنّ قانون الضمان الاجتماعي لا يمنع المتقاعد مبكرا من العودة للعمل لكن هناك شروطا وقواعد للجمع بين الراتب التقاعدي ورواتب العمل. وكشف أنّ الوضع المالي للمؤسسة مستقر ومطمئن في الفترة الحالية وخلال السنوات المقبلة في ظل وجود فوائد مالية سنوية بحدود 700 مليون دولار، وامتلاك موجودات تتجاوز 17 مليار دولار.

من جهته، قال رئيس المرصد العمالي الأردني (مؤسسة مجتمع مدني) أحمد عوض لـ«العربي الجديد» إنّ هنالك حالة من القلق عادت لتنتاب المشتركين في الضمان الاجتماعي من خلال بدء العمل على تعديلات جديدة في قانون الضمان الاجتماعي خصوصاً ما يتعلق برفع سن التقاعد الإجباري والتقاعد المبكر، مشيراً الى أنّه تم رفع سن التقاعد عدة مرات في السنوات الأخيرة لكلا الجنسين. وأضاف أنّ المؤسسة التي تعتبر الملاذ الأمن لملايين العاملين في الحكومة والقطاع الخاص تحتاج إلى إجراء دراسة اكتوارية شاملة ولأطول فترة ممكنة بحيث تؤدي الى استقرار تشريعي والتوقف عن التعديلات المتكررة على قانون الضمان الاجتماعي. وأشار الى اهمية تحسين أوضاع الرواتب التقاعدية في ضوء ارتفاع الأسعار والتضخم «حيث لم تعد الرواتب توفر الحماية الاجتماعية اللازمة من الغلاء، فقد تراجعت القدرات الشرائية بشكل كبير في السنوات الأخيرة مع توقع أن تشهد مزيداً من التراجع خلال السنوات المقبلة بسبب الظروف الراهنة وتداعيات جائحة كورونا».

بدوره، شرح الخبير الاقتصادي منير حمارنة لـ«العربي الجديد» أنّ اتجاه الحكومة للاقتراض من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي أثر كثيراً في وضعها المالي من حيث تأثر موجوداتها النقدية وكذلك حاجة المؤسسة لتعزيز الجانب الاستثماري في ظلّ استثمارات متعثرة وارتفاع النفقات التقاعدية والبرامج الأخرى التي تقدمها. وأضاف أنّ المؤسسة نفذت العديد من برامج الدعم المالي خلال العامين الماضيين لمتعطلين عن العمل وكذلك لتخفيف الأعباء عن كاهل شرائح تأثرت بجائحة كورونا، وإن كانت هذه الإجراءات مهمة إلا أنها تشكل استنزافاً كبيراً لموارد وموجودات المؤسسة المالية.

عدد الخاضعين للضمان الاجتماعي يتجاوز 1,3 مليون مشترك

التضخم يهضم الرواتب التقاعدية (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

غزة

الصناعات المعدنية مهددة

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

يعاني قطاع الصناعات المعدنية في قطاع غزة من تراجع كبير في معدل العاملين، وانخفاض أعداد المصانع والمنشآت العاملة، بفعل استمرار الحصار الإسرائيلي للعام الخامس عشر على التوالي، والأزمات الاقتصادية الحادة الناجمة عن العدوان المتكرر على القطاع.

ويضع الاحتلال الإسرائيلي قائمة طويلة من المواد الخام على قائمة المنع، بذريعة استخدامها المزدوج من قبل الفصائل الفلسطينية في صناعة منظومتها العسكرية في غزة، وهو الأمر الذي انعكس بالسلب على عمل مئات المنشآت والمصانع.

وبحسب اللجنة الشعبية لكسر حصار غزة (منظمة غير حكومية) فقد بلغت خسائر قطاع غزة المباشرة وغير المباشرة نتيجة الحصار وانعكاساته على القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والمقاولات والسياحة والعمل والبنى التحتية قرابة مليارَي دولار خلال 2021، دون احتساب خسائر عدوان مايو/أيار الأخير.

وبفعل الإجراءات الإسرائيلية المشددة فقد تراجع معدل الإنتاج في الكثير من القطاعات الصناعية، بما فيها الصناعات المعدنية ليصل إلى 30% في أفضل الأحوال، وتنخفض في أحوال أخرى دون 20% بفعل شح المواد الخام أو تعطل الآلات وصعوبة تصليحها.

ويقول فؤاد السمنة، مالك أحد أكبر المصانع العاملة في مجال الصناعات المعدنية، إنّ إجمالي الأيدي العاملة لديه انخفض من نسبة 100% إلى 30% فقط خلال الفترة الأخيرة، إذ لا تتجاوز أعداد العاملين حالياً 40 إلى 50 من أصل 130 في السابق. ويوضح السمنة لـ«العربي الجديد» أنّ مصنعه متخصص في مجال الصناعات الحديدية بكافة أنواعها، غير أنّ منع المواد الخام حدّ من حجم الصناعة وقلص طبيعة العمل إلى ما نسبته 20% فقط من القدرة الإنتاجية التي كانت في السابق.

ولا يسمح الاحتلال لصاحب المصنع سوى بإدخال 13 مادةً خاماً من بين عشرات المواد الخام، وبحسب السمنة، فإنّ الاحتلال يمنع إدخال «الحديد المصمّغ» و«الحديد المغلف» والأسطوانات المعدنية التي يزيد قطرها عن إنش ونصف (الإنش وحدة قياس)، مشيراً إلى أنّه يضع اشتراطات مسبقة على منح التصاريح المتعلقة بإدخال هذه المواد أو يمنحها لشركات غير متخصصة.

ويلفت إلى أنّ غالبية الآلات المستعملة في المصانع العاملة في الصناعات المعدنية، أصبحت مستهلكة وبات المطلوب إتلافها واستبدالها بآلات ومعدات جديدة في الوقت الذي يحظر الاحتلال إدخالها لغزة، ما يرفع كلفة صيانتها محلياً.

أما الفلسطيني شريف لولو، فقد دمر الاحتلال مصنعه الذي يملكه هو وشريكه منذ قرابة 20 عاماً، في العدوان الأخير على غزة في مايو/أيار الماضي، حيث كان يعمل في مجال تصنيع الآلات الصناعية بمختلف أنواعها في القطاع.

ويقول لولو لـ«العربي الجديد» إنّ المصنع الذي يعمل فيه هو و8 عاملين آخرين توقف عن العمل كلياً بفعل الدمار الذي لحق به جراء القصف الإسرائيلي والخسائر المالية الكبيرة التي تكبدها وإنه تزيد عن 480 ألف دولار، مشيراً إلى أنّه حاول أن يعيد العمل في مصنعه إلّا أنّ جهوده لم تفلح في ظل عدم صرف أية تعويضات مالية للمتضررين في القطاع الاقتصادي بعد العدوان الأخير، إلى جانب عدم سماح الاحتلال بإدخال المعدات إلى القطاع.

ولجأ لولو والعاملون معه إلى العمل في بعض الورش الصغيرة في غزة، من أجل توفير بعض مصادر الدخل، أملاً في استعادة نشاطه الاقتصادي وفي ظل عدم وجود مهنة أخرى يعمل بها.

ويبلغ معدل دخل الفرد اليومي حوالي دولارين، في الوقت الذي يعيش أكثر من 80% تحت خط الفقر، أما نسبة البطالة فتصل إلى ما نسبته 55%، وترتفع في صفوف النساء لتتجاوز 80%، كما أنّ 80% من المصانع مغلقة.

من جانبه، يقول رئيس اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية في محمد المنسي إن 50 منشأة تضررت في العدوان الأخير على غزة، منها 25 منشأة و12 بشكل جزئي بليغ و13 منشأة بشكل جزئي وطفيف. ويضيف المنسي لـ «العربي الجديد» أنّ قيمة الأضرار المالية الناتجة عن الاستهداف الإسرائيلي للمنشآت بلغت 15 مليون دولار، وتسببت في تسريح 400 عامل من مصانعهم وورشهم بشكل كلي وكامل وقلصت العمل بشكل جزئي في منشآت أخرى.

ووفقاً لرئيس اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية، فإنّ إجمالي العاملين في القطاع لا يزيد عن 4 الاف عامل في الفترة الحالية في الوقت الذي كان هذا القطاع يشغل في السابق 12 ألف عامل، في حين لا تزيد الطاقة الإنتاجية عن 25%.

نمو الائتمان في عُمان

أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي العُماني، ارتفاع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل البنوك التقليدية والإسلامية، بنسبة 5,4% في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ليصل إلى 27,8 مليار ريال عُماني (72,28 مليار دولار).

وأشارت البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس الأربعاء، إلى أنّ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، سجل نمواً بنسبة 2,3%، ليبلغ 23,4 مليار ريال، لافتة إلى أن قطاع الأفراد بنسبة 45,2%. أما النسبة المتبقية فقد توزعت على قطاع الشركات المالية بنحو 4,7% وقطاعات أخرى بنسبة 3,6%.

أخبار العالم

انخفاض احتياطي كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي الكوري الجنوبي، أمس الأربعاء، انخفاض احتياطي النقد الأجنبي للشهر الثاني على التوالي في ديسمبر/كانون الأول الماضي، مسجلاً 463,12 مليار دولار، بتراجع قدره 790 مليون دولار عن نوفمبر/ تشرين الثاني. وأشار البنك المركزي، وفق وكالة يونهاب الكورية، إلى أن تراجع الاحتياطي النقدي يرجع إلى استرداد السندات المستحقة التي تم إصدارها لتأمين الدولار من أجل استقرار العملة. وكان الاحتياطي قد تراجع في نوفمبر/ تشرين الثاني بقيمة 5,3 مليارات دولار عن أكتوبر/ تشرين الأول. ويتكون احتياطي النقد الأجنبي من الأوراق المالية والودائع المقومة بالعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وسبائك الذهب.

صادرات الملابس التركية: 20,2 مليار دولار

ارتفعت قيمة الصادرات التركية من الملابس الجاهزة، خلال العام 2021، بنسبة 18,3% مقارنة بالعام السابق، محققة حوالي 20,2 مليار دولار، وفق رئيس اتحاد مصدري الملابس الجاهزة في إسطنبول مصطفى غول تبة. ونقلت وكالة الأناضول، عن غول تبة، قوله إن قطاع النسيج والملابس الجاهزة حقق رقماً قياسياً في سد عجز الحساب الجاري وزيادة التوظيف خلال العام الماضي، مؤكدا أن الهدف للعام الجاري هو الوصول إلى أكثر من 23 مليار دولار. ولفت إلى أن القطاع ساهم بأكثر من 18 مليار دولار في إغلاق عجز الحساب الجاري، وأوجد حوالي 51 ألف وظيفة. يشار إلى أن قطاع النسيج والملابس الجاهزة يأتي ثالثا ضمن الصادرات التركية، بعد المجوهرات والصناعات الدفاعية.

طاقة

توقع خبراء في أسواق النفط، أن تتمكن إيران من استعادة حصتها السوقية بسرعة وسط الاستعدادات التي تجريها حالياً. وتوقعت شركة كيبلر الأميركية أن تقود عودة النفط الإيراني الأسواق إلى هبوط أسعار الخام بنسبة 10%

النفط الإيراني

الأسعار قد تتراجع 10% في حال إعادة إحياء الاتفاق النووي

للحد ـ **العربي الجديد**

لا يزال الغموض يحيط بمفاوضات الملف النووي الإيراني التي بدأت في فيينا يوم الاثنين الماضي، وعلى الرغم من تصريحات الخارجية الأميركية المتفائلة، مساء الثلاثاء، عن إحراز «تقدم متواضع» خلال مفاوضات فيينا، يرى محللون أن «الوقت نفد، ولم يعد في صالح إيران» التي ترغب في رفع الحظر الاقتصادي والمالي والنفطي قبل الخوض في تفاصيل البرنامج النووي. وما يعقّد المفاوضات أن طهران تطالب واشنطن برفع كامل للحظر الاقتصادي والعودة إلى الاتفاق النووي (5+1) قبل مناقشة أية شروط جديدة ترغب فيها واشنطن. وحسب خبراء، فإن ما يهم إيران من هذه المفاوضات هو رفع الحظر المالي والنفطي، في وقت يعاني فيه الاقتصاد من أزمات عديدة، على رأسها ارتفاع معدل التضخم فوق 45%، وتراجع قيمة الريال الإيراني، وحاجة البلاد للدولارات للتعامل مع جائحة كورونا ومتحوراتها.

ويتوقع محللون عودة النفط الإيراني بسرعة للسوق في حال نجاح المفاوضات النووية، وربما بمستويات كبيرة خاصة في البداية بسبب الكميات النفطية التي تحفظها إيران في الخزانات الأرضية والعائمة والتي تقدر بنحو 60 مليون برميل، وبالتالي سيكون لعودة النفط الإيراني أثر كبير على مستويات المعروض النفطي في السوق خلال الشهر الأول. في هذا الشأن ترى شركة كيبلر الأميركية التي تراقب حركة السفن النفطية، أن صادرات النفط الإيرانية بما في ذلك المكثفات ستعود بسرعة للسوق، وأن وزارة البترول الإيرانية ربما ستتمكن من استعادة إنتاج النفط الإيراني وبنسبة 80% من المستويات التي كان عليها قبل الحظر الأميركي خلال 6 شهور واستعادة الإنتاج إلى مستوياته بنسبة 100% خلال 12 شهراً. من جانبه يرى الخبير النفطي البريطاني سايمون واتكنز في تحليل بنشرة «أويل برايس» يوم الاثنين، أن نجاح المفاوضات النووية وعودة النفط الإيراني ربما تقود إلى هبوط أسعار الخامات النفطية بنسبة 10% عن مستوياتها الحالية البالغة نحو 80 دولاراً لعقود مارس/ آذار. وحسب بيانات وزارة البترول الإيرانية، فإن طاقة إنتاج النفط الإيراني تتراوح حالياً بين 3,9 و4 ملايين برميل يومياً، وأن من بين هذه الكميات فإن نحو 1,7 إلى 1,8 مليون برميل يتم تكريرها في المصافي المحلية بإيران. وكان الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي قد أعلن في أعقاب فوزه أن بلاده ستركز على بيع المنتجات النفطية أو المشتقات وليس على النفط الخام. وبحسب شركة كيبلر فإن إيران لديها القدرة على زيادة إنتاج النفط الإيراني بنحو 1,7 مليون برميل يومياً، بما في ذلك نحو 200 ألف برميل يومياً من المكثفات في فترة تراوح بين 6 إلى 9 شهور من رفع الحظر الأميركي. من جانبها ترى نشرة «ستاندرد آند بورز غلوبال إنتيليجنس»، أن إيران تخطط لرفع معدل الإنتاج إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول مارس/ آذار المقبل. وفي هذا الصدد، أكد المدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية الإيرانية، أن إنتاج النفط الإيراني سيعود الى مستوياته ما قبل الحظر بحلول 20 مارس. من جانبها نقلت وكالة الأنباء الإيرانية (إرنا) في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، عن محسن خوجاشمهر، العضو المنتدب لشركة النفط الوطنية الإيرانية، قوله إن «الخطط موضوعة لزيادة إنتاج النفط إلى أكثر من خمسة ملايين برميل يومياً»، وحسب نشرة «أويل برايس» أعلنت وزارة النفط الإيرانية خططاً لزيادة إنتاج النفط من حقل أزيديجان الجنوبي العملاق إلى 320 ألف برميل يومياً بحلول العام 2023 من مستواه الحالي البالغ 140 ألف برميل. كما أعلنت عن خطط لزيادة الإنتاج من حقول أخرى في شمال أزيديجان.

وحسب نشرة «أويل برايس»، التقى وزير النفط الإيراني الجديد، جواد أوجي، مع مسؤولين كبار من مؤسسة البترول الوطنية الصينية «سي أن بي سي» لمناقشة تطوير حقول غربي قارن. وهذه الحقول تُعد جزءاً رئيسياً من صفقة الاستثمار الضخمة التي وقعتها طهران مع الحكومة الصينية، والتي تمتد لنحو 25 عاماً وتشمل استثمارات تقدر بنحو 300 مليار دولار.

وتمنح إيران الشركات الصينية خصومات سعرية بنسبة 12% على الخامات التي تطورها في هذه الحقول. وبالتالي فإن إيران تجري استعدادات حقيقية لرفع الإنتاج النفطي من مستواه الحالي البالغ. لكن يبدو أن تأثير عودة النفط الإيراني على أسعار الخامات رهين بعوامل أخرى من بينها تداعيات المتحور «أوميكرون» على النمو الاقتصادي العالمي، وقدرة تحالف أوبك على تلبية الطلب العالمي على الخامات النفطية، حيث إن هنالك دولاً مثل روسيا لم تتمكن من زيادة الإنتاج خلال الشهور الماضية إلا بنسبة ضئيلة.

حتى الآن، تتعثر المفاوضات النووية، إذ تسعى إيران لكسب الوقت بينما تستعجل واشنطن الوصول لاتفاق سريع. وقال محللون لمجلة «بوليتكو» إن القوى الغربية التي تتفاوض نيابة عن واشنطن كثفت ضغوطها على طهران لاستعجال التوصل لاتفاق قبل نهاية شهر يناير/ كانون الثاني أو بداية فبراير/ شباط المقبل.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، للصحافيين: «حدث بعض التقدم المتواضع في محادثات الأسبوع الماضي. نأمل أن نبني عليه هذا الأسبوع».

وأضاف «الإعفاء من العقوبات والخطوات التي ستتخذها الولايات المتحدة هو بالفعل في صميم المفاوضات الجارية حالياً في فيينا».

برنت فوق 80 دولاراً

ارتفعت العقود الآجلة لخام «برنت»، تسليم مارس/ آذار، بنحو 0,47%، أو 0,33 دولار، الى 80,38 دولارا للبرميل، الاربعاء، كما صعدت عقود خام «نايمكس» الاميركي، تسليم فبراير/ شباط، 0,43%، او 0,33 دولار، الى 77,32 دولارا. واظهرت بيانات معهد البترول الاميركي انخفاض مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة 6,4 ملايين برميل في نهاية ديسمبر/ كانون الاول، وارتفاع مخزونات البنزين 7,1 ملايين برميل، الاسبوع الماضي، كما زاد مخزون المقطرات 4,3 ملايين برميل.

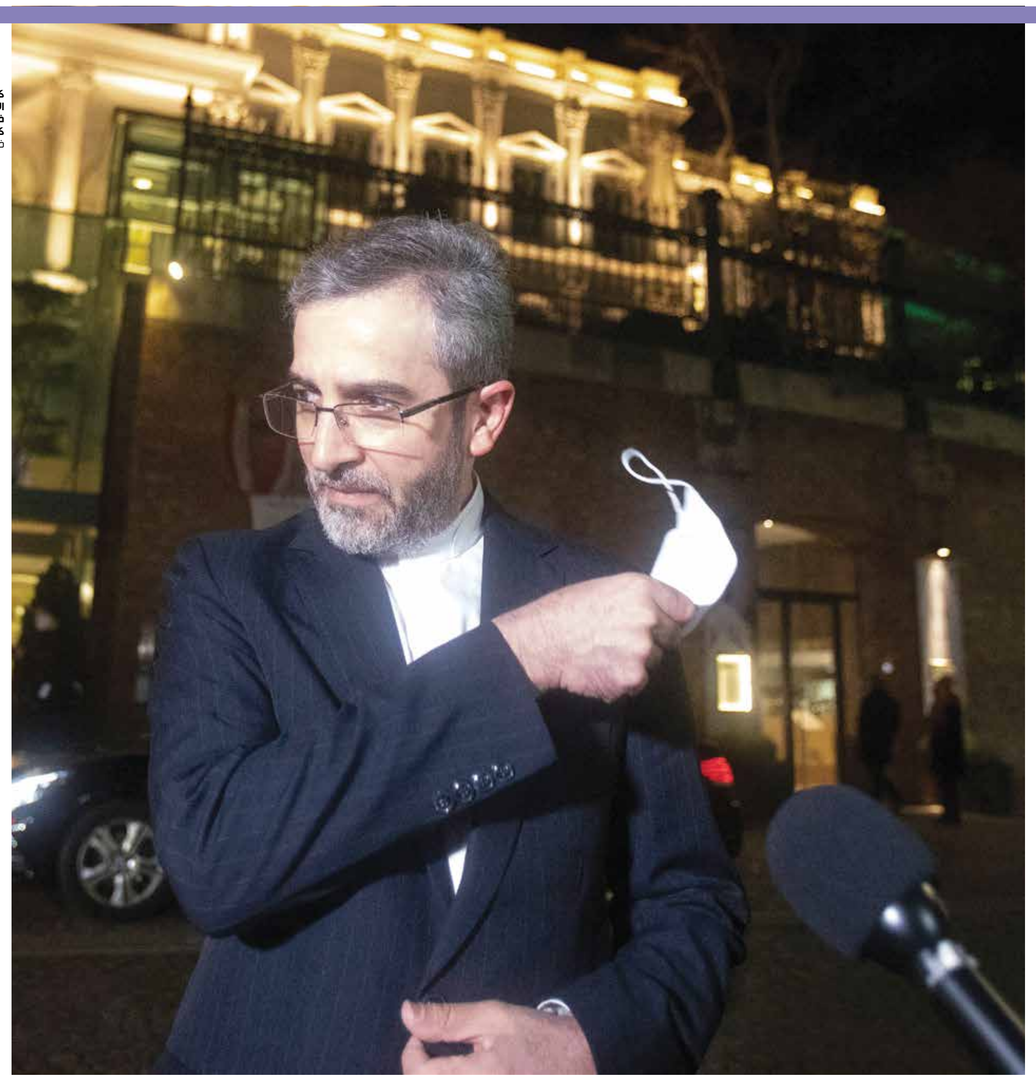

كبير المفاوضين الإيرانيين في فيينا، علي باقري كني (الكسيس جلاد/ فرانس برس)

طهران منشغلة برفع الحظر قبل الدخول في تفاصيل الملف النووي

جانب من احتجاجات الجماهير الغاضبة في العاصمة الكازاخستانية الماتي (Getty)

ارتفاع سعر الغاز والتوتر يبطئان نمو اقتصاد أوكرانيا

جاءت نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي في أوكرانيا متواضعة بسبب ارتفاع وتيرة التضخم وتراجع اسعار الغاز

موسكو ـ **رامي القليوبي**

أنهت أوكرانيا عام 2021 بتسجيل أعلى ناتج محلي إجمالي في تاريخها بلغ 200 مليار دولار، رغم تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد في نهاية العام تحت وطأة مجموعة من الأزمات السياسية والاقتصادية، وفي مقدمتها استمرار التوتر العسكري في منطقة دونباس الواقعة شرق البلاد والمواجهة لروسيا، وقفزات أسعار الغاز الأوروبية، ليبلغ النمو الحقيقي نحو 3% مقابل النمو المستهدف عند مستوى ما بين 4 و6%.

وفي هذا الإطار، يعزو الشريك الإداري بشركة HUGS FUND الأوكرانية للاستشارات الاستثمارية، إريك نايمان، تحقيق أوكرانيا ناتجا محليا إجماليا قياسيا إلى الأوضاع المواتية بأسواق المواد الخام والمنتجات الزراعية والميتالورجية، مرجعا تباطؤ نمو الاقتصاد الحقيقي إلى تسارع وتيرة التضخم أوكرانياً وعالمياً. ويقول نايمان في حديث لـ«العربي الجديد» إن «الاقتصاد الأوكراني حقق ناتجا محليا إجماليا قياسيا بقفزة من نحو 156 مليار دولار في العام 2020 إلى نحو 200 مليار دولار في 2021 نتيجة لتعويض سقوط عام 2020 الذي شهد ذروة جائحة كورونا، من النمو. وبذلك ستقترب حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي من 5 آلاف دولار. لكن نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي جاءت متواضعة بسبب ارتفاع وتيرة التضخم في أوكرانيا والعالم». علماً أن وتيرة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في أوكرانيا ارتفعت إلى أكثر من 10% في العام الماضي، وفق أرقام هيئة الإحصاء الأوكرانية «غوس ستات».

وحول العوامل التي ساهمت في ارتفاع القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي الأوكراني بهذه الصورة، يضيف نايمان: «كانت الأوضاع بأسواق المواد الخام مواتية جدا، وتم جني محصول زراعي قياسي، وتسنى تحقيق هامش ربح عال بما يعادله بالدولار في ظروف تعافي سعر صرف العملة الأوكرانية الهريفنا. وكان أداء قطاع الميتالورجيا جيدا، ولكنه تراجع في نهاية العام بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني. كما حظي قطاع تكنولوجيا المعلومات بأداء جيد أيضا».

وفي ما يتعلق بعوامل إبطاء نمو الاقتصاد الأوكراني، يتابع: «خسّرت القفزة في أسعار الغاز في الأشهر الأخيرة من العام أوكرانيا نحو 1,3% من النمو المتوقع، ومن المنتظر أن يزداد تأثيرها السلبي في بداية عام 2022، وقد يحرم الاقتصاد الأوكراني 2% أخرى من نموه. أما التوتر الجيوسياسي مع روسيا، فشكل ضربة كبيرة للسندات الأوروبية الأوكرانية التي باتت عوائدها الدولارية تقارب مستوى الـ10%، وهو مستوى ذروة جائحة كورونا في مارس/آذار 2020».

ويحذر نايمان من عامل آخر قد يعرقل نمو الاقتصاد الأوكراني على المدى البعيد، ويتمثل في المشكلة السكانية في ظل تراجع نسبة الشباب وتوجههم للاغتراب والهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي. وحذر معهد البحوث الديمغرافية والاجتماعية التابع لأكاديمية العلوم الأوكرانية مطلع ديسمبر/ كانون الأول الماضي، من تراجع عدد سكان أوكرانيا من أكثر من 41,5 مليون نسمة حاليا إلى 22 مليونا فقط بحلول نهاية القرن الـ21، مستشهدا بنتائج استطلاعات رأي تظهر أن أغلب الأوكرانيين يقولون إنه ليس بوسعهم إنجاب طفلين أو أكثر بالدرجة الأولى لأسباب اقتصادية.

كما يعد استنزاف الفساد من العوامل المؤثرة سلبا على أداء الاقتصاد الأوكراني، إذ تأتي أوكرانيا في المرتبة الـ33 في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، إلى جانب كل من سيراليون والنيبال وزامبيا وإسواتيني ومصر، متفوقة في الوقت نفسه على بعض الجمهوريات السوفييتية السابقة مثل روسيا وقرغيزستان وطاجكستان وغيرها.

من جهته، يرى المحلل المالي، الصحافي المتخصص في الشؤون الأوكرانية، غليب بروستاكوف، أن أسعار الغاز القياسية التي تجاوزت عتبة الألفي دولار في بعض الأوقات في نهاية العام الماضي، كانت من العوامل الرئيسية المبطئة لنمو الاقتصاد الأوكراني. ويقول بروستاكوف في حديث لـ«العربي الجديد»: «كانت أسعار الغاز القياسية من العوامل التي أبطأت النمو. بما أن أوكرانيا لا تشتري الغاز من روسيا بشكل مباشر، وإنما عبر الوسطاء مع ربط الأسعار بالسوق الفورية للغاز في أوروبا، فجاء سعر الوقود لأوكرانيا مبالغاً فيه».

التوتر الجيوسياسي مع روسيا شكل ضربة كبيرة للسندات الأوكرانية

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

رغم أن كازاخستان غنية بالنفط والغاز وتملك احتياطات نفطية تضعها بين أكبر 15 دولة نفطية، إلا أن أسعار الغاز المنخفضة تغضب المواطنين، فقد أطلقت الشرطة الأربعاء في العاصمة الكازاخستانية، الماتي، قنابل صوتية لتفريق حشد يضم نحو ألف شخص يحتجون على زيادة أسعار الغاز بحلول مارس/ آذار المقبل. وفي هذا الصدد، أكد المدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية الإيرانية، أن إنتاج النفط الإيراني سيعود تخضع للنفوذ الروسي منذ استقلالها بعد سقوط الإمبراطورية السوفياتية. وربما تكون الثروة النفطية وثروة الغاز الطبيعي من العوامل التي أغضبت المواطنين من ارتفاع أسعار الغاز. ويقدر الناتج المحلي وفقاً لبيانات البنك الدولي بنحو 69,8 مليار دولار في العام الماضي 2021، كما أنها ليست من الدول المكتظة بالسكان.

وعانت كازاخستان، أكبر اقتصاد في آسيا الوسطى وقد اعتاد في الماضي على معدلات نمو من رقمين، من تبعات انخفاض أسعار النفط والأزمة الاقتصادية في روسيا مما أدى إلى انخفاض قيمة التينغ الكازاخستاني وتضخم قوي. وتعتمد منطقة مانجيستاو، التي أعلن رئيس البلاد حالة الطوارئ بها حتى 19 كانون الثاني/ يناير، على الغاز الطبيعي المسال كمصدر رئيسي لوقود السيارات، وأي زيادة في سعره تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي بدأت بالفعل في الارتفاع منذ بداية جائحة كوفيد-19.

وكانت البلاد قد عانت في العام 2020 من انهيار أسعار النفط ولكن أسعار النفط والغاز الطبيعي عادت منذ نهاية العام 2020 للارتفاع بقوة، ما دعم دخل الخزينة بالبلاد. وأطلقت الشرطة في الماتي كبرى مدن كازاخستان، قنابل صوتية باتجاه أكثر من ألف متظاهر كانوا يسيرون نحو المبنى الرئيسي للإدارة المحلية في المدينة، بحسب ما قاله مراسل وكالة فرانس برس. وتجمع المتظاهرون في ساحة قرب المبنى بعد ليلة من الاضطرابات غير المسبوقة في جميع أنحاء البلاد أعقبت رفع أسعار الطاقة. وتحدثت معلومات عن اقتحام المتظاهرين المبنى ودخوله. وتحدث مراسل فرانس برس عن حالة من الفوضى في الماتي حيث يبدو أنه تم إطلاق الغاز المسيل للدموع. وأقال الرئيس قاسم جومرت توكاييف الحكومة وأعلن حالة الطوارئ أمس الأربعاء، ردا على احتجاجات اندلعت بعد زيادة أسعار الغاز وتم تفريقها بالقنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع ليل الثلاثاء - الأربعاء من قبل الشرطة في الماتي. وبدأت حركة الاحتجاج الأحد بعد زيادة في أسعار الغاز الطبيعي المسال في مدينة جانأوزن بغرب البلاد قبل أن تمتد إلى مدينة آكتاو الكبيرة الواقعة على بحر قزوين، ثم إلى الماتي.

كازاخستان من الدول التي تسيطر عليها الشركات الروسية

(العربي الجديد)

استمرار التوتر في دونباس الواقعة شرق أوكرانيا والموالية لروسيا (Getty)

رؤية

سرقوا الصندوق يا محمد!

عادل صبري

لا أدري لماذا تصيبني حساسية مفرطة، كلما ذكرت كلمة «صناديق المال» في مصر. فالتاريخ يذكرنا بأن أول صندوق للمال نشأ بعد دخول الاحتلال البريطاني البلاد عام 1882، وبدأ في عرض الأملاك العامة للبيع أمام المغامرين والشركات الأجنبية التي استطاعت أن تخطف ميراث نهضة البلد في عمليات بيع بالبخس من أجل تحصيل ديون اقترضها الخديوي إسماعيل لحفر قناة السويس، وإقامة حفلات استقبال الملوك وكبار رجال الأعمال الذين شاركوا في النهب العام. أصبح مدير الصندوق اللورد كرومر مندوب الاحتلال، بمثابة الحاكم الفعلي للبلاد، فهو الوحيد الذي يمنح الحاكم والوزارات المخصصات السنوية، بما حرم البلاد من استكمال نهضتها الصناعية والتعليمية، لأن الهدف الأول عنده «سداد ديون مصر». في العصر الحديث كثرت المخاوف، بعدما رأيت بعيني حجم الفساد الذي ساد في إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي أنشأته وزارة عاطف صدقي في ثمانينيات القرن الماضي، بعد اتفاقه مع صندوقي النقد والبنك الدوليين، على تنفيذ أول برنامج للإصلاح الاقتصادي، يهدف إلى بدء تعويم الجنيه، ورفع أسعار السلع والخدمات وتقليص عدد العاملين بالدولة. التزمت الجهات الدولية بتقديم دعم مالي سنوي للحكومة لتمويل فرص عمل بديلة للمصريين، بعد أن وقف تعيين الخريجين عن طريق القوى العاملة. تفتق ذهن الحكومة عن صرف الأموال التي تخطت المليار دولار ويزيد سنويا، عن إنشاء «الصندوق الاجتماعي للتنمية» لتمويل مشروعات شباب الخريجين، على الطريقة الأميركية. الهدف كان نبيلا، حيث تسمح تلك القوانين لكل فرد لديه خبرة أو فكرة ودراسة جدوى لها، بأن يتقدم للحصول على دعم مالي، مقابل أن تشاركه الجهة الممولة في استيفاء الدراسات وإنهاء إجراءات الإنشاء والتنفيذ، وتقاسم الأرباح. فإذا ما خسر الشاب أموال المشروع، تقوم الجهة الممولة بتصفيته، مكتفية بخسارة رأس المال، بينما لا توجد أية عقوبات على المواطن نفسه، باعتباره قد خسر وقته وجهده. تحول «الصندوق الاجتماعي» في مصر إلى «وسية» كبيرة، تربح منها علية القوم، حيث أصبح لكل وزير حصة من التعيينات بداخله، بل وحصة لنجل الرئيس الأسبق ورئيس برلمان، ورؤساء تحرير صحف حكومية وكبار مسؤولين في الجهات الرقابية.

لم يخضع الصندوق لرقابة شعبية، من البرلمان أو غيره، لذلك أصبح مرتعا للفساد المالي والإداري، فالموظف يحصل على راتب وفقا لقيمة الواسطة التي وراءه، والأموال توزع على «المحاسيب»، بينما شباب الخريجين يحصلون على الفتات من المبالغ التي تصرف لتوزيعها عن طريق البنوك العامة بفوائد باهظة، ويفرض عليهم شراء مدخلات الإنتاج من جهات معينة تابعة لأحد المستفيدين في الصندوق بما أوقع خسائر فادحة في المشروعات، وهدد عشرات الآلاف من الشباب بالحبس في السجون، لعدم قدرتهم على الالتزام بالشروط المجحفة التي وضعها الصندوق. شاءت الأقدار أن أكون أول من ساهم في وضع معاول الهدم لشبكة الفساد، عام 2001، عندما نشرت عن فساد زكم الأنوف وانتقلت معاركه إلى البرلمان والصحف، بل والتلفزيون الرسمي، استمرت نحو عام كامل.

كلف الصندوق أستاذا جامعيا، مازال له باع طويل في إدارة الحملات الإعلامية للمؤسسات المالية حتى الآن، بعمل حملة «تضليل إعلامي» كلفتهم عشرات الملايين، وسعى لمنعي من الكتابة في جريدتي، ونشر أية معلومات عن هذا الفساد، إلا أن مؤسسات التمويل المالية الدولية، بدأت التحقيق بنفسها وتأكدت من الإسراف وإهدار هذه الأموال، الذي تخطى كل الحدود.

ساهم الصحافي الكبير الراحل حمدي قنديل في برنامجه التلفزيوني «قلم رصاص» في نشر المستندات، التي بينت فيها هذه الحقائق، وتلقفها الكاتب الراحل محمود السعدني في مقال مشهور بمجلة «المصور» بعنوان «سرقوا الصندوق يا محمد»، وهي أغنية قديمة رددها المصريون في هجاء «صندوق الدين»، فكانت قوة هذه الأعمال وراء، حصولي على جائزة «أحمد بهاء الدين» من نقابة الصحافيين عام 2002، ثم تبعتها الرقابة المشددة على أموال الصندوق ثم تفكيكه إلى ما يعرف بـ«صندوق دعم المشروعات الصغيرة».

سخونة الموضوع، دفعت بالكثير من النواب إلى مناقشة ظاهرة «الصناديق الخاصة» التي أنشأتها الوزارات والأجهزة المحلية، لتحقق من خلالها دخلا بعيدا عن الموارد العامة للدولة. اتضح من المناقشات التي استمرت سنوات، عدم قدرة الحكومة على معرفة عدد هذه الصناديق وأساليب الصرف، والمستفيدين منها، لأن شبكتها تنحصر في كبار المسؤولين عن تلك الجهات، مع نواب وضباط ومستشارين، ومسؤولين في أجهزة رقابية، يحصلون على مكافآت، تتخطى ملايين الجنيهات رسميا.

وفشلت مطالبات ثوار 25 يناير في تعقب هذه الصناديق، إلى أن اتفقت الحكومة مؤخرا مع المسؤولين عنها على أن تحصل وزارة المالية على نسبة تتراوح ما بين 10% و15% من مداخيلها سنويا، لتمويل العجز في الموازنة العامة.

شرّعت الحكومة الفساد الإداري بقانون اخترعته، وقد قبلت السكوت، بعد أن هددت بعض الوزارات والمحافظات بعدم قدرتها عل تمويل تعيين المدرسين أو موظفي الخدمات العامة، وتحسين النظافة والطرق إلا عبر هذه الصناديق. أخيرا طلعت علينا الحكومة بما يسمى «صندوق مصر السيادي» الذي تأسس بالقرار الجمهوري رقم 117 لسنة 2018، لإعادة التشغيل والاستفادة من ملكية الأصول غير المستغلة بالدولة التي تشمل الأراضي ومباني الوزارات والمنشآت التي يمكن أن يديرها أو يطرحها للقطاع الخاص لتطويرها وترميمها وتحويلها إلى فنادق وبنوك ومتاحف.

عنوان واسع وعريض لأعمال صندوق بالكاد وفروا له 62 مليون دولار لتأسيسه، وهناك آمال رسمية، بأن تزيد إلى المليارات دون تحديد لسقفها، خلال 3 سنوات، بينما صناديق الاستثمار الحكومية في العالم تدير نحو 32 تريليون دولار.

لم يفعل الصندوق شيئا يذكر منذ إنشائه إلا توقيعه عدة بروتوكولات مع وزارات وولادة 4 صناديق أخرى صغيرة، أحدها للاستثمار العقاري والثاني للسياحة والثالث للآثار والرابع للخدمات الصحية والدوائية.

الإنجاز الوحيد الذي روجت له الحكومة حدث في سبتمبر/أيلول 2019، مع استحواذ الصندوق على 25% من حصة بنك الاستثمار القومي في رأسمال بنك الاستثمار العربي، وإقامة شراكة مع مجموعة «هيرمس المالية».